

أمر وزاري يلغي قراراً لحكومة السوداني بخصوص إدارة المطارات العراقية



أعلنت وزارة النقل، اليوم الخميس 2 تموز، صدور أمر وزاري بإلغاء دائرة إدارة المطارات العراقية تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء رقم (323) لسنة 2026.

وبحسب بيان للنقل تلقته المطلاع: "نص القرار الوزاري على إلغاء الدائرة وربط نشاطها وتشغيلها بنشاط الشركة العامة لخدمات الملاحة الجوية وتعديل اسمها لتصبح (الشركة العامة لإدارة المطارات والملاحة الجوية)".

كما: "تم تعميم القرار الموقع من وزير النقل وهب الحسني على وزارات الدولة كافة والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات العراقية".

وكانت حكومة محمد السوداني السابقة وقعت عقداً في أيلول/سبتمبر 2023 وقع العراق مع مؤسسة التمويل الدولية IFC بدور المستشار الرئيسي للمشاريع والعمليات.

وصوتت حكومة السوداني في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 على فصل دائرة إدارة المطارات عن سلطة الطيران المدني وربطها مع شركة خدمات الملاحة الجوية في وزارة النقل ثم قرر فصلها بوقت لاحق عن شركة الملاحة وربطها بمركز الوزارة كدائرة مستقلة.

وفي 12 آذار/مارس 2025، وافقت وزيرة المالية السابقة طيف سامي، على فك ارتباط منتسبي إدارة

المطارات العراقية عن الشركة العامة لخدمات الملاحة الجوية، وفق كتاب رسمي صادر عن الوزارة. ونظم عشرات الموظفين في مطاري بغداد والبصرة الدوليين احتجاجات على قرار فصل المطارات عن شركة الملاحة الجوية، كما رفض المحتجون استثمار المطارات العراقية من قبل مؤسسة التمويل الدولية (IFC) وكذلك تحويلها إلى مديرية تابعة لوزارة النقل العراقية.

وفي حزيران/يونيو 2026، قالت وزارة النقل، إن مجلس الوزراء صوت على قرار يقضي بإعادة ربط دائرة إدارة المطارات العراقية بالشركة العامة لخدمات الملاحة الجوية، وذلك "بناء على مقترح وزير النقل وهب الحسني الذي جاء حرصاً منه على تكامل تشكيلات الوزارة ذات الاختصاص المشترك والشروع بخطط استراتيجية في مجال التطوير والبناء وتعزيز الجانب الاختصاصي".